الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 16
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

1 – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة المعقودة في 17 أيار/مايو 2024 في البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 19)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، مبوبةً حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولعرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023.

3 – وأشار أحد الوفود إلى أن بلده يقدر بشدة الالتزام الذي تبديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عملها بشأن مسارات متعددة وإلى أن البلد يلتزم بالمساعدة على إعادة أهداف التنمية

180624 100624 24-09196 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة إلى "المسار الصحيح"، مع ضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قدرة على الأداء بما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب. وبناء عليه، رحب الوفد بتركيز ذلك البرنامج على التطلعات الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وكرر الوفد تأكيد التزام بلده الراسخ تجاه آسيا والمحيط الهادئ وتجاه العمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4 - وأشار أحد الوفود إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تظل في الوقت الراهن منطقة يسودها السلام والاستقرار بوجه عام، وأن المكانة التي تتبوأها هذه المنطقة باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي العالمي أصبحت أكثر أهمية، وأشار كذلك إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها أهم آليات الأمم المتحدة للتعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تضطلع بمهام حيوية. وذكر الوفد أن بلده عضو هام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وما فتئ يشارك بفعالية في تلك الأنشطة. وأعرب الوفد عن تقديره للدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لدولها الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم صوب تحقيق تلك الأهداف. وأعرب الوفد عن التزام بلده بالوقوف على أهبة الاستعداد للعمل مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل دعم تعددية الأطراف بقوة، والاشتراك معها في النهوض بتنفيذ مبادرة التنمية العالمية، وبذل جهود مشتركة سعيا إلى تحقيق تعاون رفيع المستوى بشأن مبادرة الحزام والطريق، وتقديم مساهمات أكبر في بناء مجتمع يتطلع إلى مستقبل مشترك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

5 - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تؤدي دورا حاسما في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ من خلال دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للولاية المنوطة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والعمل الذي تضطلع به، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه إلى بلدان المنطقة والجهود التي تبذلها للنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالاستراتيجية المبينة في البرنامج، أعرب الوفد عن تقديره لالتزام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمواصلة تقديم الدعم لتحقيق التنمية المستدامة على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، مع إيلاء اهتمام متوازن للأبعاد الثلاثة المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي البرامج الفرعية التسعة، التي تغطي نطاقا واسعا من أعمال اللجنة، إلى زيادة تمكين اللجنة من النهوض بالتعاون الاقتصادي المتعدد الأوجه على الصعيد الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود الملموسة للاستفادة من إمكانات التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في مجالات منها التجارة والاستثمار والابتكار والاتصال والبيئة وتغير المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من بين مجالات أخرى، وشجع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيها لتحقيق التنمية المستدامة القادرة على التكيف، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ. وبالإشارة إلى الفقرة 19-6، وإذ لاحظ

الوفد أن البرنامج المقترح لا يتطرق إلى جميع المناطق دون الإقليمية في تلك المنطقة الواسعة، التمس الوفد أفكارا إضافية من الأمانة بشأن الخطط والمبادرات المقبلة، ولا سيما في منطقة جنوب آسيا دون الإقليمية.

7 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره البالغ لدور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشجيع التعاون الإقليمي في مجالي التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع في كافة أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما من خلال تعزيز التواصل والتعاون وبناء القدرات. ورأى الوفد أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجان الإقليمية الأخرى تمتلك مجموعة متميزة من القدرات والمعارف، إلى جانب شبكات الشراكة والبنى التحتية اللازمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، لتقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء في النهوض بالتنمية المستدامة، وفي تعزيز التحول الرقمي، وتنمية القدرات التجارية والبنى التحتية للنقل. وأشار الوفد إلى أن الزيارة التي قام بها أحد الوفود إلى بلده، وقت انعقاد الاجتماع الحالي للجنة البرنامج والتنسيق، والتي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار برنامج توأمة الاستعراضات الوطنية الطوعية، قد تمت بنجاح في اليوم نفسه. ورحب الوفد بتركيز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوجه خاص على تطوير البنى التحتية وتشجيع التجارة من خلال تعزيز ترابط شبكات النقل. وأشاد الوفد أيضا بالتركيز على الرقمنة في العديد من البرامج الفرعية في برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام 2025. وأشار الوفد إلى أن أكثر من 30 بلدا من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة هي أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإلى أن وعي الوفد بالعمل الفعال الذي تضطلع به اللجنة يهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجهها تلك البلدان بسبب القيود الهيكلية التي تعاني منها، ولاحظ بعين الرضا الصلة المباشرة بين المنجزات المستهدفة الرئيسية للبرنامج وأولويات أشد البلدان ضعفا، فالتمس من اللجنة توضيحا بشأن العمل الذي يتعين أن تقوم به دعما للجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية والهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. واختتم الوفد كلمته بإعادة التأكيد مرة أخرى على استعداده للعمل عن كثب مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مختلف المجالات من أجل النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلد الوفد وفي مناطق أخرى من آسيا والمحيط الهادئ.

8 - وأشار أحد الوفود إلى أن بلده، بوصفه عضوا منذ أمد طويل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يؤكد من جديد دعمه الثابت لدور اللجنة في الدفع قدما بخطة عام 2030 في المنطقة. وأشار الوفد إلى أن جميع بنود البرامج تعكس تحديات هامة ينبغي للجنة التصدي لها وتدعم جميع البرامج الفرعية. وأعرب الوفد عن تقديره لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ليس فقط في البرنامج الفرعي 6، التنمية الاجتماعية، بل أيضا في العديد من البرامج الفرعية الأخرى، مثل الأداء البرنامجي للبرنامج الفرعي 2، التجارة والاستثمار والابتكار، وأشار إلى تزايد حجم التمويل الرأسمالي المتاح للنساء اللائي يباشرن الأعمال الحرة.

9 - وأعرب أحد الوفود عن التزام بلده بخطة عام 2030 وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورغبته في مواصلة شراكته الوثيقة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والدول الأعضاء الأخرى لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد أيضا عن التزام بلده بالعمل على أن تكون منطقة اللجنة منطقة تتمتع بالحرية والانفتاح والترابط والازدهار والقدرة على الصمود والأمان - منطقة تقدم الدعم بثبات للركائز الأربع لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وسيادة القانون، وحقوق

الإنسان. وأيد الوفد جهود اللجنة الرامية إلى تعزيز الاتصال الرقمي من خلال خطة العمل لتنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، 2022-2026، وأعرب عن فخره بالمساعدة في قيادة تلك الجهود بصفته رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بإتاحة إمكانية الاتصال للجميع. وأشاد الوفد بجهود اللجنة في مجال البيئة، ولا سيما برنامج العمل الإقليمي بشأن التلوث الجوي، الذي يتخذ خطوات هامة لحشد المنطقة من أجل تعزيز تبادل البيانات والشفافية لمعالجة التلوث الجوي العابر للحدود. وأشار الوفد إلى أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون دعم النظام الدولي المتعدد الأطراف بأكمله داخل الأمم المتحدة وخارجها، والشراكات المبتكرة والشاملة للجميع، فأعرب عن دعمه القوي للدور المحوري الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأشاد بالأحكام الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة للجنة التي تقضي بتوسيع نطاق التعاون بين اللجنة والرابطة بشأن أمور منها أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الرابطة والولايات المتحدة الأمريكية، الموقعة في عام 2022، تقضي بعقد شراكة بشأن أهداف التنمية المستدامة، ورحب بالتعاون مع كل من اللجنة والرابطة بشأن أهداف التنمية المستدامة وبإقامة مزيد من الشراكات المتعددة الأطراف لتحقيق ذلك الهدف. وأشار الوفد إلى الشراكة الوثيقة بين بلده وبلدان جزر المحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك من خلال آلية الشركاء في المحيط الهادئ الأزرق، وأشاد بالجهود التي تبذلها اللجنة لدعم استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 التي وضعها منتدى جزر المحيط الهادئ ورحب بالتعاون في ذلك الصدد.

10 - وأكّد أحد الوفود أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها المنبر الحكومي الدولي الرئيسي للأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمنطقة في مساعدة الدول الأعضاء في سعيها إلى إيجاد حلول فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمساعدة في إجراء البحث والتحليل، وتيسير بناء توافق الآراء والتعاون التقني وتنمية القدرات على الصعيد الحكومي الدولي. وأشار الوفد إلى أهمية استمرار قيام اللجنة بعمل يعكس أولويات البلدان النامية بالقدر الكافي. وأقر الوفد بأن البرنامج يغطي جوانب شتى لمسائل مهمة، ومنها البيئة والنقل والتجارة وإدارة مخاطر الكوارث، وكذلك الإحصاءات والتنمية الاجتماعية، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى أن اللجنة والمراكز المختلفة التابعة لها تقوم بدور رائد في الأنشطة الإنمائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن التزام بلده، وهو عضو في اللجنة يستضيف فريق مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث التابع لها، بمواصلة دعمه لأعمال اللجنة ومشاركته الفعالة في تلك الأعمال.

11 - وأقر أحد الوفود، وهو عضو في الاتحاد الأوروبي، بالأهمية التي يكتسيها كل من التعاون الإقليمي وعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة. وبالإشارة إلى ذكر نظام المنسقين المقيمين في الخطة البرنامجية، طلب الوفد توضيحات بشأن كيفية عمل اللجنة مع المنسقين المقيمين في الميدان وما تحتاجه اللجنة من المنسقين المقيمين في العمل الذي تقوم به للوفاء بولايتها على أفضل وجه ممكن.

12 - وطرح أحد الوفود سؤالا عما إذا كان استخدام الطرائق المختلطة والافتراضية لا يزال يتسم بالأهمية والفعالية في الوفاء بمهام تقديم الخدمات الموكلة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأشار وفد آخر إلى التوضيح الذي قدمته لجان إقليمية أخرى والذي يعلق أهمية أكبر على وجود أدوات

للتداول بالطرائق المختلطة والافتراضية من أجل إشراك الجميع، وطلب تقييما من اللجنة بشأن مدى أهمية وجود هذه الأدوات بالنسبة لما تضطلع به من أعمال.

13 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، أعرب أحد الوفود، بالإشارة إلى الفقرة 19-30، عن تقديره لقيمة العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال الرقمنة وتساءل عن المدى الذي أسهمت به عملية رقمنة الإدارة الضريبية، التي نُفذت في عام 2023، في الحد من التهرب من الضرائب في بلد معين.

14 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، النقل، أعرب أحد الوفود عن تقديره ما تُبديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من التزام في عملها بشأن ذلك البرنامج الفرعي، وبالإشارة إلى الفقرة 19-64، استفسر عن مقدار ما تحقق - في أعقاب الاتفاق على إدراج النقل الآمن في برنامج العمل الإقليمي في عام 2021، وخطة العمل الإقليمية في عام 2022، وسياسات السلامة على الطرق في عام 2023 - من انخفاض في الوفيات الناجمة عن حوادث المرور حتى الآن نتيجة للعمل الذي يقوم به البرنامج الفرعي في إيران (جمهورية - الإسلامية) وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مع التسليم بأن تنفيذ البرنامج سيستغرق المزيد من السنوات.

15 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية، أعرب أحد الوفود عن تأييده للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تماشيا مع ذلك البرنامج الفرعي، وعن اعتقاده بأن تعزيز التعاون وبناء القدرات يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الاستدامة البيئية في المنطقة. وأشار الوفد إلى أن بلده ما فتئ يعمل، منذ عام 2005، على تبادل الممارسات الجيدة بشأن النمو الأخضر مع مبادرة سيول المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام بيئيا، وسيكون من دواعي سروره زيادة التعاون بشأن تلك المسائل.

16 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، أشار أحد الوفود إلى أن الهدفين المتمثلين في سد الفجوة الرقمية واستخدام التكنولوجيات الجديدة للتكيف مع تغير المناخ، وكذلك لتحقيق خطة عام 2030، يتماشيان تماما مع سياسات حكومة الوفد. وأشار الوفد كذلك إلى أن بلده يستضيف مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وأنه سيواصل دعم بناء قدرات البلدان النامية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستفسر الوفد عن الكيفية التي تنظر بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى التحديات الناجمة عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وعما إذا كان لدى اللجنة أي خطط أخرى لبحث تلك المسألة في السنوات القادمة.

17 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، الإحصاءات، أعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن ذلك البرنامج الفرعي، وبالإشارة إلى الفقرة 19-122، سأل عن الدول الأعضاء التي ستتاح لها إمكانية حضور الجلسات المقرر عقدها على نسق المقاهي العالمية بشأن حوكمة البيانات وغيرها من المسائل، وعما إذا كانت ستسنح فرصة لتحقيق التآزر خارج المنطقة.

18 - وذكر أحد الوفود أنه سيرحّب بأي بيانات إضافية عن أثر التعاون، إلى جانب البيانات المفيدة عن المشاركة في تلك البرامج القيمة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، والعنصر 2، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شرق وشمال شرق آسيا،

وبالإشارة إلى الفقرة 19-147، سأل الوفد عما إذا كان البرنامج يقيس التأثير الفعلي على التلوث الجوي، وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، العنصر 5، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في جنوب شرق آسيا، وبالإشارة إلى الفقرة 19-189، استفسر الوفد عما إذا كان البرنامج يقيس التأثير الفعلي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستدامة في المنطقة دون الإقليمية في الـ 80 في المائة من الدول الأعضاء التي أبلغت عن زيادة في القدرة على تشجيع تلك الاستثمارات.

الاستنتاجات والتوصيات

19 - **أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لما تبذله من جهود في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ودعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفقا لولايتها، وأوصت بأن تشجع الجمعيةُ العامة اللجنةَ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تسريع جهودها لدعم الدول الأعضاء فيها في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق الوثيق مع شركائها على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.**

20 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تشجع الجمعيةُ العامة اللجنةَ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء فيها لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة تكفل القدرة على الصمود، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.**

21 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تشجع الجمعيةُ العامة اللجنةَ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وتحقيق الاستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة، والاستثمار في رفاه الناس، عن طريق تعزيز شبكات النقل الإقليمية والقدرة على الاتصال الإلكتروني، وتيسير التجارة، والرقمنة، والتنمية الحضرية المستدامة، وتنشيط المناطق الريفية، والتحول إلى الطاقة المستدامة، وإيلاء الاهتمام للدول الأعضاء التي تواجه أوضاعا خاصة، وهي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.**

22 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.**